

Distr.: Limited
16 February 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة

وبتعزيز دور المنظمة

نيويورك، 20-28 شباط/فبراير 2024

تحديد مواضيع جديدة

التحديات التي تواجه مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة الناشئة عن المبادرات التي تروج لتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال الأمم المتحدة

ورقة عمل مقدمة من الاتحاد الروسي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وغينيا الاستوائية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، ومالي، ونيكاراغوا

مقدمة

وفقا للولاية المحددة في قرار الجمعية العامة 3499 (د-30) المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1975، تكلف اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة بالنظر في مقترحات محددة مقدمة من الحكومات لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مقاصدها. ويجب على اللجنة الخاصة، في سياق اضطلاعها بهذه الولاية، أن تتصدى للتحديات التي تواجه مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة الناشئة عن المبادرات التي تروج لتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال الأمم المتحدة.

وفكرة تدعيم مشاركة المجتمع المدني في المنظمة ليست فكرة سديدة، نظرا لأن المنظمات غير الحكومية تشارك بالفعل في اجتماعات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة. غير أن الوصول إلى مشاركة متنوعة للمنظمات غير الحكومية غير ممكن عمليا، لأن عوامل متأصلة في طبيعة المنظمات غير الحكومية قد تسهم إسهاما كبيرا في ترسيخ أوجه عدم المساواة بين العالم المتقدم والعالم النامي، مما يؤثر سلبا على المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك، على سبيل المثال



لا الحصر، المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة، وكذلك التعاون في حل المشاكل الدولية.

المنظمات غير الحكومية تعمق أوجه عدم المساواة على الصعيد العالمي

لا تشكل المنظمات غير الحكومية ظاهرة عالمية على نحو ما يصوّر. ومن الوجهة التاريخية، نشأت "منظمات المجتمع المدني" في البلدان المتقدمة الغنية والقوية كأداة تقليدية للتأثير على صانعي القرارات. وعلى مدى عقود، استخدمت الأعمال التجارية الكبيرة المنظمات غير الحكومية كوسيلة للتعريف بمصالحها لدى السلطات السياسية، مع تجنب تهمة الفساد والرشوة، وتمويه الصراعات من أجل السيطرة مع الشركات المنافسة باعتبارها "تطلعا إلى خدمة الصالح العام".

ومع نمو الشركات الراحية من حيث الحجم والنفوذ، متجاوزة الحدود الوطنية، نمت أيضا المنظمات غير الحكومية التي تتلقى الدعم منها. وفي الوقت الحاضر، تستطيع بعض أقدم المنظمات غير الحكومية والصناديق الغربية، بسبب علاقاتها الوثيقة تاريخيا مع الأعمال التجارية الكبرى، أن تتباهى بميزانيات تتجاوز بسهولة الميزانية العادية للأمم المتحدة. ولا يمكن لأي من منظمات المجتمع المدني غير الغربية التي نشأت محليا أن تقترب من مثل هذه المعايير لسبب بسيط: المنظمات غير الحكومية لا تشارك في إيجاد أي سلع اقتصادية. وهكذا فإن البلدان لديها فوائض في الموارد، واقتصادات كبيرة وتقاليدها محددة للتفاعل بين النخب السياسية والاقتصادية هي وحدها التي يمكنها إنتاج مثل هذه الأداة. وبعبارة بسيطة، تمثل المنظمات غير الحكومية الكبيرة، التي لا تنتج أي فائدة اقتصادية ملموسة ولكنها بالأحرى تستهلك كميات كبيرة من الموارد للحفاظ على عملياتها اليومية، أداة لا يستطيع العالم النامي تحمل تكلفتها.

وفي البلدان غير الغربية، لا يوجد رعاة واضعون لمثل هذه المنظمات على الصعيد المحلي. وإذا كان المحسنون يأتون من بلدان غنية في الخارج، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بدهاء هو التالي: من هي الجهة التي ستروج "منظمة المجتمع المدني" المعنية لمصالحها في الواقع؟ وينطبق السؤال نفسه على "المكاتب الفرعية" المحلية للمنظمات غير الحكومية العالمية أو الغربية، التي تحاول أحيانا محاكاة "المنظمات الشعبية" ولكنها، في الواقع، تعمل كوكلاء للشركات عبر الوطنية والحكومات الأجنبية، من خلال تدخلها بشدة في الشؤون الداخلية من أجل مصالحها الاقتصادية والسياسية المحددة جدا التي لا تمت بصلة لخدمة "الصالح العام".

المبادرات التي تروج لتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية تشكل تحديات للأمم المتحدة وميثاقها

كما هو مبين أعلاه، سيعني تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال الأمم المتحدة إعطاء المزيد من السلطة للقلة القوية أصلا التي لا تخضع للمساءلة وفقا للقواعد والأنظمة المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي التي تحكم مشاركتها في أعمال المنظمة. وتتمتع "منظمات المجتمع المدني" التي تدعمها الأعمال التجارية والشركات عبر الوطنية من البلدان المتقدمة بميزة عددية وإمكانية أفضل للوصول إلى الموارد، والتكنولوجيا والخبرة. وكل ذلك، مقترنا باستراتيجيات متطورة ومكلفة للعلاقات العامة والاتصالات، وتغطية واسعة النطاق بوسائل الإعلام العالمية وشبكات التواصل الاجتماعي، يتيح لها ممارسة قدر أكبر من النفوذ على سياسات الأمم المتحدة مقارنة بأي جهات فاعلة في المجتمع المدني تكون قد نشأت في البلدان النامية.

ويشكل العبء المالي للمشاركة في عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك نفقات السفر المرتبطة بحضور مختلف المؤتمرات والاجتماعات، تحدياً أكبر للمنظمات من البلدان النامية، مما يحد من مشاركتها ويسمح للمنظمات غير الحكومية الغربية التي لها رعاة أثرياء بصياغة جداول الأعمال واحتكارها. ونتيجة لهذه التباينات، كثيراً ما يتحول تركيز وكالات الأمم المتحدة التي تعتمد أكثر مما ينبغي على آراء المنظمات غير الحكومية نحو القضايا التي تعطيها الدول الغربية الأولوية، مما يؤدي إلى تخصيص غير متناسب للموارد، مع ترك الشواغل البالغة الأهمية للبلدان النامية دون معالجة.

وهكذا فإن المبادرات التي تروج لتدعيم مشاركة "المجتمع المدني" في أعمال الأمم المتحدة لا تمت بصلة لإرساء الديمقراطية أو تحقيق الشفافية ولكنها تهدف إلى إبراز أصوات الدول الأكثر ثراء في المنظمة، بما يتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. ومن شأن هذه الديناميات أن تعزز الموروثات التاريخية للاستعمار والهيكل الاقتصادية للاستعمار الجديد، مما يسهم في تعزيز تحيز متأصل إلى ترجيح المصالح الغربية داخل الأمم المتحدة.

وللمنظمات غير الحكومية المدعومة من الغرب شبكات وصلات قوية مع وكالات الأمم المتحدة وداخلها، مما يمكنها من التأثير على الأولويات والاستراتيجيات. وفي المنظمة، تقوم هذه المنظمات بنفس أنشطة التأثير على صانعي القرارات التي تقوم بها على الصعيد المحلي تحقيقاً لمصالح رعاتها، مهمشة بذلك أولويات الدول النامية. ويؤدي التباين في الموارد إلى هيمنة المنظمات غير الحكومية الغربية والمدعومة من الغرب ضمن المنظمات التي تشارك في مشاريع المساعدة التقنية. وهذا يؤدي بدوره إلى الترويج للنماذج والحلول التي تركز على الغرب والتي كثيراً ما تكون غير مناسبة أو فعالة في التصدي للتحديات الفريدة التي تواجهها البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تتدخل هذه المنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات في هذا السياق تتدخل في الشؤون الداخلية للدولة التي تتلقى المساعدة، وتعتبر نفسها عند القيام بذلك غير ملزمة بقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها.

غير أن مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ليسا المبدأين الوحيدين من بين مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتأثرة بأوجه التباين وعدم المساواة المتأصلة في طبيعة المنظمات غير الحكومية. ومن الحالات الأخرى، على سبيل المثال، "التعاون في حل المشاكل الدولية": المنظمات غير الحكومية المدعومة من الغرب التي تتمتع بإمكانية فائقة للوصول على الموارد والمعلومات وعمليات صنع القرار تتجح في صياغة جداول الأعمال وفرض نماذج تعاون داخل الأمم المتحدة تعود بالنفع على رعاتها. وقد تؤدي نفس العوامل أيضاً إلى إفشال "تقييم التقدم الاجتماعي وتحديد مستويات المعيشة الأفضل" (عن طريق تهميش أولويات الدول النامية)، وكذلك إفشال تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي، والثقافي والتعليمي (عن طريق الترويج لنماذج تركز على الغرب ولا تراعي الاحتياجات والأولويات والخصائص الإقليمية والوطنية الفريدة).

وإضافة إلى ذلك، لا تساهم المنظمات غير الحكومية في ميزانية الأمم المتحدة، وهي ليست من الجهات الموقعة لميثاق الأمم المتحدة ولا تتحمل الالتزامات ذات الصلة. وممثلو الدول الأعضاء يخدمون شعوبهم. ولكن ممثلي المنظمات غير الحكومية، على النقيض من ذلك، لا يساءلون إلا من قبل رعاتهم، الذين تكون مصالحهم التجارية والجيوسياسية أكثر تحديداً بكثير من ممارسة "خدمة الصالح العام" الغامضة.

ومن شأن أي توسيع للمشاركة الكبيرة أصلاً للمنظمات غير الحكومية في أعمال الأمم المتحدة أن يثير تحديات خطيرة، من خلال تعزيز أوجه التباين وعدم المساواة على الصعيدين الدولي والإقليمي، على حساب المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وعلى حساب العمليات الحكومية الدولية داخل الأمم المتحدة.

الاستنتاجات والتوصيات المقدمة إلى اللجنة الخاصة

من الأهمية بمكان تصميم حلول إجرائية وتنظيمية لمعالجة مختلف الجوانب المتصلة بمشاركة المنظمات غير الحكومية في هيئات الأمم المتحدة والحيولة دون أن تستخدم هذه المشاركة لتعزيز التمييز، والنهج الانتقائية والعقابية، لفائدة جداول أعمال وطنية لعدد قليل من البلدان المتقدمة. وينبغي أن يضمن اتخاذ إجراء من هذا القبيل ألا يقوّض الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة وأن تتوافق مشاركة المنظمات غير الحكومية مع النظام الداخلي للجمعية العامة وألا يساء استخدامها لخدمة المصالح الضيقة لبضعة البلدان.

ويلزم اتخاذ إجراءات لضمان التمثيل الجغرافي العادل والمنصف فيما بين المنظمات غير الحكومية المشاركة في عمليات الأمم المتحدة، ولا سيما المنظمات التي تمثل الآراء التي لم يجر تناولها والأصوات التي لم تسمع من البلدان غير الغربية. وللدول الأعضاء سيطرة كاملة على العمليات المتعلقة بالسماح بمشاركة المنظمات غير الحكومية، امتثالاً لميثاق الأمم المتحدة، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 31/1996، ومقررات اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية والقرارات الأخرى ذات الصلة.

ولا تطبق حالياً آليات مناسبة لمساءلة المنظمات غير الحكومية عن إساءة استخدامها لمنظومة الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، أو عن إساءة استخدام مركزها الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولا بد من معالجة هذه الحالة. وسيكون إيجاد حلول مناسبة للتحديات المذكورة أعلاه شرطاً أولياً إلزامياً للنظر في اتخاذ أي إجراء بشأن الاقتراحات الواردة في التقرير المعنون "خطتنا المشتركة" التي تروج لتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال الأمم المتحدة.

واللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة محفلٌ مناسب لدراسة المشكلة ومناقشة السبل الفعالة لكيفية التعامل معها.